

دراسة علاقة إعادة التأمين بمعدلات الكارثية لشركات التأمين الجزائرية (دراسة قياسية 2009-2018)

The Relationship between reinsurance and loss rates of Algerian insurance companies – (An econometric study 2009-2018)

علمي حسبية¹

طالبة دكتوراه/مخبر التنمية البشرية والاقتصادية في الجزائر / جامعة علي لونيسي - البليدة 2.

h.almi@univ-blida2.dz

بملولي فيصل

التأهيل الجامعي/مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية / جامعة علي لونيسي - البليدة 2.

f.behlouli@univ-blida2.dz

قُدّم للنشر في: 29.09.2021 / قُبِلَ للنشر في: 28.04.2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الأقساط المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين ومعدلات الكارثية المحققة في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2009 إلى 2018 معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي ومستخدمين برنامج SPSS 23، وتم الحصول على البيانات المستخدمة من التقارير السنوية لوزارة المالية عن نشاط التأمين في الجزائر.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين "الأقساط المتنازل عنها في إطار عمليات إعادة التأمين ومعدلات الكارثية الإجمالية المحققة من قبل شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2009-2018"، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حيث معامل الارتباط بين المتغيرين (0.742).

الكلمات المفتاحية: إعادة التأمين، أقساط متنازل عنها، معدلات الكارثية، شركات التأمين الجزائرية.

تصنيف JEL: C23، G22، G32، O11.

Abstract:

The aim of this study is to measure the relationship between the reinsurance ceded premiums and the loss ratio of the Algerian insurance companies between 2009-2018 through the use of SPSS23, Based on an analytical descriptive approach. The data was obtained from the annual reports of the Ministry of Finance on insurance activities in Algeria.

We concluded that there is a positive correlation between the reinsurance ceded premiums and the total loss ratio of Algerian insurance companies during 2009-2018, which is statistically significant at a significance level (0.05) and the coefficient of determination (0.742).

¹ المؤلف المراسل: علمي حسبية، الإيميل: h.almi@univ-blida2.dz

Keywords: Reinsurance, Ceded premiums, loss ratio, Algerian insurance companies.

Jel Classification Codes : C23; G32; G22 ; O11.

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين من أكثر المؤسسات المالية عرضة لخطر الإفلاس، نتيجة للدور البالغ الذي تقوم به من خلال تغطية مختلف الأخطار التي تتعرض لها جميع الوحدات الاقتصادية، كما أنها تتميز بتعدد وتعقيد نشاطاتها منها المالية والتقنية، فالنشاط التقني يقوم على إبرام عقود التأمين بين شركات التأمين والمؤمن لهم، من أجل تغطية الأخطار المتفق عليها في العقود، وذلك مقابل قسط معين يدفعه حامل الوثيقة للشركة، وتلتزم هذه الأخيرة بالتعويض عن الخسائر الحاصلة نتيجة تحقق الخطر المبين في العقد، لذلك فشركات التأمين ملزمة تسعى دوماً لتكون الأقساط المصدرة أكثر من حجم التعويضات المدفوعة، بمعنى التقليل من معدلات الكارثية مع المحافظة على القيمة العادلة للأقساط. ومع تطور الأخطار وزيادة الخسائر الناتجة عنها، صعب على شركات التأمين تحملها باعتبارها تؤثر على مركزها المالي، لذلك فهي تلجأ إلى التنازل عن جزء من الأخطار التي تفوق قدرتها الاستيعابية في إطار عمليات إعادة التأمين، وذلك بتحويل جزء من الأقساط إلى معيد التأمين من أجل مساهمته في تحمل الخسائر الناتجة.

طرح الإشكالية: أمام جملة المعطيات التي تم سردها يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو الآتي: ما علاقة الأقساط المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين بمعدلات الكارثية لشركات التأمين الجزائرية؟

فرضية الدراسة: تسعى هذه الدراسة لاختبار صحة الفرضية التالية: يوجد علاقة عكسية بين الأقساط المتنازل عنها ومعدلات الكارثية لشركات التأمين الجزائرية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية، من خلال جمع البيانات من التقارير السنوية لوزارة المالية عن نشاط التأمين في الجزائر وتحليلها باستخدام برنامج SPSS23.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على تقنية إعادة التأمين وإبراز خصائصها؛
- دراسة تطور نشاط إعادة التأمين في الجزائر؛
- دراسة تطور حجم الإنتاج والتعويضات في الجزائر؛
- قياس أثر حجم الأقساط المتنازل عنها على معدلات الكارثية لشركات التأمين الجزائرية.

أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كما يلي:

1 - تطور إعادة التأمين في الجزائر:

1-1 مفهوم إعادة التأمين: أطلق المشرع الجزائري على إعادة التأمين مصطلح عقد أو معاهدة وعرفها في المادة 4 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات على أنها: "اتفاقية يضع بموجبها المؤمن أو المتنازل (cédant, assureur) على عاتق شخص معيد للتأمين أو المتنازل له (cessionnaire, réassureur) جميع الأخطار المؤمن عليها أو على جزء منها." (القانون العضوي 07/95، 1995) فالعملية عبارة عن تنازل (cession) من جهة المؤمن الأول وقبول (acceptation) من جهة معيد (ي) التأمين، بحيث يمكن لهم إعادة تأمين هذه الصفقة لمعيد ثانٍ للتأمين (rétrocession). (عصماني، 2006، صفحة 67) عملية إعادة التأمين هي ترتيب تعاقد بين معيد التأمين وشركة تأمين (تسمى المتنازل) وهي وحدها المسؤولة أمام حامل الوثيقة، والذي بموجبه يتحمل معيد التأمين مقابل الأقساط المتنازل عنها كل أو جزء من المخاطر التي يتحملها الأخير، ويسدد وفقاً لشروط محددة كل أو جزء من المطالبات المستحقة أو المدفوعة للمؤمن عليه. (Deelstra & Guillaume, 2014, p. 45) وتسمح هذه التقنية للمؤمن المباشر بتحويل جزء من الخطر الذي اكتتب فيه، لطرف آخر يسمى بمعيد التأمين، مقابل دفع قسط يسمى بقسط إعادة التأمين (prime de réassurance) (Bourghoud, 2011, p. 235) ويعتبر عقد إعادة التأمين عقداً جديداً، منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين

الأصلية لكن على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي تصدرها شركة التأمين، وبموجب هذا العقد يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها التي قد تنشأ من وثائق التأمين الأصلية. (مختار، 2011، صفحة 3) وقد صرح المشرع الجزائري أن يبقى المؤمن في جميع الحالات التي يعيد فيها التأمين المسؤول الوحيد إزاء المؤمن له (القانون العضوي 07/95، 1995)، ويعد هذا حماية للمؤمن لهم حتى لا يُجزأ العلاقة التعاقدية وتبقى بينهم وبين شركات التأمين فقط، ويبقى معيد التأمين طرفاً خفياً بالنسبة للمؤمن لهم، وذلك لجهلهم بالعمليات التقنية المعقدة التي تمتاز بها عمليات إعادة التأمين.

2-1- تطور إعادة التأمين في الجزائر: يمكن تلخيص نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول 1: نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر

السنة	الحادث
1962	لم تكن هناك عمليات إعادة التأمين في الجزائر، بل كانت الحكومة العامة الفرنسية هي من تعنى بنشاط التأمين و/أو إعادة التأمين في الجزائر.
1962	إنشاء CAAR كأول شركة تأمين جزائرية.
1963	بموجب الأمر 63-197 الصادر في 8 جوان 1963 أصبحت شركة CAAR تعنى بعمليات إعادة التأمين حيث يتم التنازل لها إجبارياً من قبل جميع شركات التأمين في السوق الجزائري آنذاك بنسبة 10% من حجم الأقساط المصدرة.
1966	احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين بموجب المرسوم 66-127.
1973	بموجب الأمر 73-54 الصادر في 1 أكتوبر 1973، تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.
1975	تنازلت شركة CAAR عن محافظتها المتعلقة بإعادة التأمين لـ CCR والتي أصبحت متخصصة في عمليات إعادة التأمين، وأصبحت شركة CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية الكبرى.
1995	بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-409 الصادر في 9/9/1995، يتم التنازل الإجباري للمعيد الوطني CCR بالنسب التالية: 80% للأخطار الصناعية؛ 40% للأخطار النقل؛ و 25% للأخطار المتبقية.
1998	بموجب المرسوم 98-312 الصادر في 30/09/1998 تم تخفيض النسب السابقة كما يلي: 10% للمخاطر الصناعية؛ و 5% للمخاطر الأخرى.
2002	صدور القرار 43 في 29/07/2002 والذي ينص على تنظيم جديد في مجال التنازل الاختياري؛ بتحويل حق الاستفادة عن كل التنازلات الاختيارية من شركات التأمين إلى CCR؛ ويبقى حق الامتياز لفائدتها عن كل التنازلات الاختيارية في حال إذا ما كانت العروض المقدمة منها تكافؤ أو أفضل من عروض معيدي التأمين الأجانب؛ ولتعزيز الرقابة يشترط نسب محددة للتعامل مع معيد(ي) التأمين، ويتم إرسال معلومات عن العقود والاتفاقيات وكشف حسابات إعادة التأمين لإدارة الرقابة.
2006	أقر المشرع الجزائري أن إعادة التأمين القانوني من طرف الشركات الناشطة في الجزائر تكون لصالح المعيد الوطني CCR، وذلك في مادته 208 من القانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006.
2009	صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16/11/2009 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين و/أو إعادة التأمين والذي أقر برفع الحد الأدنى لرأسمال شركات التي تمارس عمليات إعادة التأمين إلى 5 مليار دج.
2010	من خلال المرسوم التنفيذي رقم 10-207 الصادر في 09-09-2010 تم رفع نسب التنازل بالإجباري للمعيد الوطني عن جميع الأعمال محل إعادة التأمين بنسبة 50% على الأقل.
2011	صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-422 المؤرخ في 08 ديسمبر، والمتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلمة للسماح للأجانب في إعادة التأمين.

2013	تم إصدار المرسومين التنفيذي 13-114 و 13-115 في 28 مارس، والمتعلقين بالالتزامات التنظيمية والملاءة المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.
2016	صدور قرارات الأول المؤرخ في 25 أفريل والثاني في 15 ماي، ويتضمنان الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائري للتأمين المسلمة للسماحة الأجانب في إعادة التأمين.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراسيم والقوانين المذكورة.

إن السبب الرئيسي لصدور القوانين والمراسيم الموضحة أعلاه يتمثل أساسا في مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق الدولية ومحاولة النهوض بالسوق التأمين و/أو إعادة التأمين وجذب الاستثمارات الخارجية، مع الحد من تسرب العملة الصعبة للخارج.

3-1- خصائص إعادة التأمين في الجزائر: في الجزائر يهتم بإعادة التأمين القانونية (la réassurance légale) والتي يتم التنازل فيها بموجب القانون إجباريا لمعيد تأمين وطني، أي تتم العملية بموجب نص قانوني يصدر عن الدولة، وذلك بإجبار جميع شركات التأمين العاملة في القطاع على التنازل إلزاميا بجزء من عملياتها إلى شركة إعادة التأمين المتخصصة التابعة للدولة، وتهدف الدول من خلال هذه الطريقة إلى دعم شركة إعادة التأمين الحكومية من خلال ضمان حجم من العمليات التأمينية لها، بالإضافة إلى التقليل من حجم أفساط إعادة التأمين الصادر للخارج أي بمعنى الحد من خروج العملة الصعبة خارج البلاد. (ممدوح و عبد الحميد، 2003، صفحة 473). وما يعاب على هذه الطريقة أنها تحد من حرية شركات التأمين المباشرة في إعداد برامج إعادة التأمين بالطريقة التي تناسبها، وكذلك عمولات إعادة التأمين عادة تكون فيها أقل من الأسواق العالمية، كما أنها قد تلحق الضرر بشركة إعادة التأمين الحكومية نفسها إذ أنها قد تكون ملزمة بالقبول في فرع تأمين معين رغم أن أخطاره سيئة أو أنه فرع عاجز. (عبد الرزاق و عبد الغني، 2001، صفحة 52) ونستنتج الخصائص التالية لنشاط إعادة التأمين في الجزائر:

- يمارس نشاط إعادة التأمين بشكل أساسي في الجزائر من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) التي لا تزال الجهة المتخصصة الوحيدة والمخول لها ممارسة هذا النشاط في السوق الجزائري؛
- التنازل الإجباري يكون لصالح المعيد الوطني (CCR) بنسبة لا تقل عن 50% من العمليات محل إعادة التأمين؛
- يبقى حق الأولوية في التنازلات الاختيارية لصالح (CCR) في حال إذا كانت العروض المقدمة من قبلها مماثلة أو أفضل من العروض المقدمة في السوق الدولي لإعادة التأمين؛
- لا يتم التعامل مع معيدي التأمين الأجانب إلا المصنفين (BBB) على الأقل حتى تكون برامج إعادة التأمين متميزة بدرجات كافية من الأمان. (Ministère des finances, 2018, p. 28)

4-1- أسباب اللجوء إلى إعادة التأمين: توجد أسباب لأجلها تلجأ شركة التأمين إلى التنازل لمعيد التأمين منها:

- **استقرار النتيجة السنوية:** إن تنازل شركات التأمين يجعل من النتيجة السنوية أكثر استقرارا وثباتا كما يساهم في استقرار معدلات الكارثة (S/P). (Walhin, 2012, p. 124)

- **الرفع من الطاقة الاكتتابية (la capacité de souscription):** تساعد عملية إعادة التأمين المؤمن المباشر على قبول الأخطار الصناعية الكبرى، فإذا رغب المؤمن مثلا بالاكتتاب بخطر كبير جدا للاحتفاظ به لحسابه الخاص، فالحل التقليدي هو اللجوء إلى تقنية التأمين المشترك وتوزيع الخطر على المنافسين، لكن هذه الإستراتيجية سيئة بالنسبة له، باعتباره يمنح جزء من مخفظته للمنافس. لذا من الأفضل أن يتنازل عن جزء من الخطر للمعيد، فعملية إعادة التأمين أسهل من الناحية الإدارية من عملية التأمين المشترك. فعادة التأمين تسمح لشركات التأمين الصغيرة منافسة كبار الشركات في الاكتتاب في الأخطار الكبيرة جدا. (Walhin, 2012, p. 125)

- **توفير السيولة في خزينة المتنازل:** وذلك في حالة تحقق الكارثة المؤمن ضدها محل التنازل بمبالغ ضخمة، مما يؤدي إلى عسر في خزينة الشركة ونقص السيولة، لذلك فالمعيد يمنحها تسبيقا. (Bourghoud, 2011, p. 236)

-الدعم التقني: تمتاز عادة شركات إعادة التأمين بتجارب وخبرات وقدرات تقنية غير متوفرة لدى شركات التأمين، كالتسعير الأخطار الكبيرة والأخطار الصناعية، وتعامل شركات التأمين نادر، مكلف وصعب مع هذا النوع من الأخطار. فمعيد التأمين يمكنه منح حلول نتيجة لخبرته وتعامله مع المخاطر غير القياسية، كما قد يمكنه في الاكتتاب في الأخطار الجديدة وتسيير الخطر، وعمل دورات تدريبية في مجال الاكتوارية. (Walhin, 2012, p. 126)

-وفرات الحجم: إن تقنية إعادة التأمين تسمح للجهة المتنازلة بتحقيق تخفيض في التكاليف الثابتة واقتصاديات الحجم في التكاليف الإدارية، مما يؤدي بها للمزيد من الاستثمار في الأعمال التجارية. (Walhin, 2012, p. 126)

-تسهيل الاكتتاب في فروع جديدة: معيد التأمين يساعد المؤمن المباشر في الاكتتاب في أخطار جديدة وغير معروفة، من قبل من خلال تجربة ثقلها. (Bourghoud, 2011, p. 236)

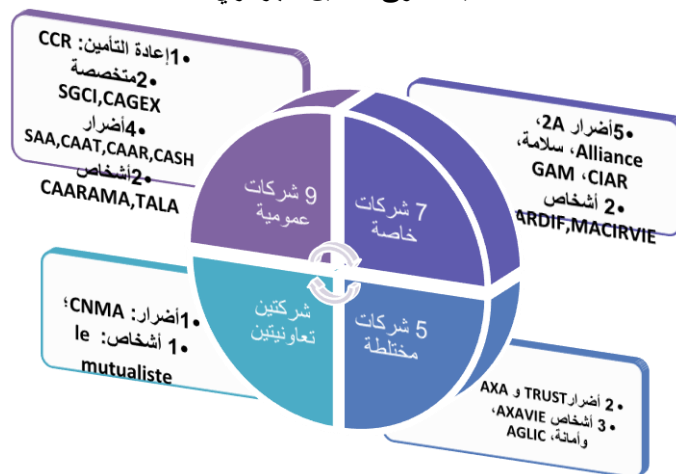
-توفير نوع من الرقابة: يمارس معيد التأمين نوع من الرقابة على المؤمن المباشر من خلال تتبع معدلات الخسارة والمصروفات، بما تبذله شركات إعادة التأمين المتخصصة الكبرى من جهد لتطوير هذه الصناعة، من خلال دراسة وفحص العمليات الجديدة المركزة قبل الاكتتاب فيها، بالإضافة إلى وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة باتفاقيات إعادة التأمين، فهذا يكون له أثر كبير في ممارسة وظيفة الرقابة. (عبد ربه، 2003، صفحة 308)

-الفوائد ذات النطاق الأوسع: تكمن تلك الفوائد في توزيع عبء الخسائر التي قد يتعرض لها اقتصاد الدولة على معيدي التأمين في مختلف مناطق العالم، فمن خلال شراء إعادة التأمين من عدد مختلف من شركات تأمين في مناطق جغرافية مختلفة، يتم تجنب حصر الخسارة في اقتصاد دولة معينة لوحدها، ويتم بذلك توزيع الخسائر على شركات إعادة التأمين في مناطق مختلفة. (العجمي، 2009، صفحة 164)

2- معدلات الكارثية لشركات التأمين الجزائرية: تعبر معدلات الكارثية (S/P) عن حجم الكوارث المسددة على حجم الأقساط المصدرة، لذلك سنتعرف على شركات التأمين الجزائرية أولا ثم عن حجم الأقساط المصدرة والكوارث أو المطالبات المدفوعة من قبل هذه الشركات.

1-1- هيكل سوق التأمين الجزائري: يتكون سوق التأمين الجزائري من 23 شركة، مقسمة في الشكل الموالي:

شكل 1: هيكل سوق التأمين الجزائري.



المصدر: (Ministère des finances, 2018, p. 6)

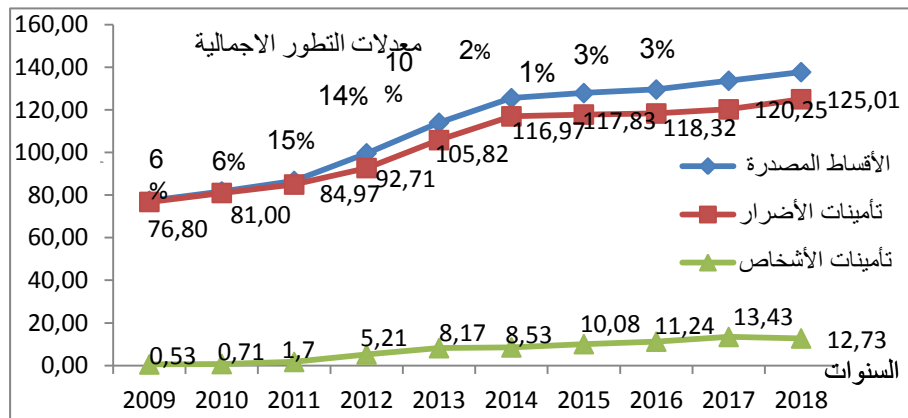
حققت الشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الموضحة أعلاه رقم أعمال قدره 143.7 مليار دج خلال سنة 2018 مقسمة كما يلي:

- التأمينات المباشرة: 137,7 مليار دج، منها 12,7 مليار في تأمينات الأشخاص؛
- التأمينات المتخصصة: 1,7 مليار دج؛
- إعادة التأمين: 4,3 مليار دج (القبول الدولي المحققة من قبل CCR). (Ministère des finances, 2018, p. 7).

2-2- تطور حجم الأقساط الصادرة في التأمينات المباشرة 2018-2009: إن النسبة الأكبر المشكلة لرقم

أعمال سوق التأمين الجزائري من أقساط التأمينات المباشرة والتي تتضمن أقساط تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص بما فيها الأقساط المتنازل عنها؛ لذلك سنتتبع تطور حجم الإنتاج خلال الفترة المدروسة من خلال الشكل الموالي:

شكل 2: تطور حجم الأقساط المكتتبة في التأمينات المباشرة لفترة 2018-2009 الوحدة: مليار دج



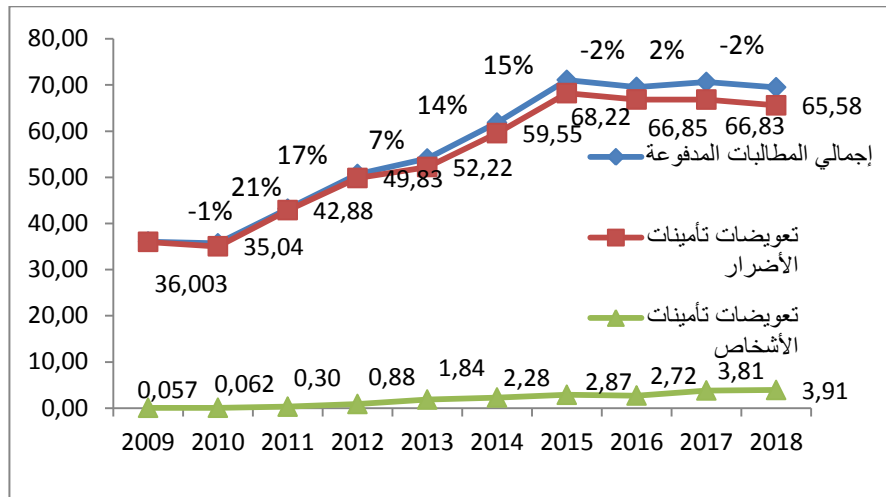
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية عن نشاط التأمينات في الجزائر (2009-2018).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الإنتاج في التأمينات المباشرة في تزايد مستمر، مما فيه تزايد في تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص على التوالي؛ لكن تأمينات الأضرار تحتل النصيب الأكبر بنسبة تفوق 90% على مر السنوات؛ أما تأمينات الأشخاص لم تتجاوز 10% منذ تطبيق قرار الفصل، وبحساب المتوسط خلال الفترة المدروسة فإن ما نسبته 93% من حجم الإنتاج يمثل أقساط تأمينات الأضرار و7% فقط لتأمينات الأشخاص بالرغم من مرور أكثر من 8 سنوات على قرار الفصل والعدد المعتبر لشركات التأمين على الأشخاص (8 شركات مقابل 12 شركة -الأضرار-)؛ إلا أن منتجات التأمين على الأشخاص لا تزال جديدة على المؤمن لهم ولم تشهد القبول عليها وذلك لعدة أسباب منها: سيادة الحساسية الدينية والقناعات التحريمية في المجتمع الجزائري، قلة ومحدودية النضج والتوعية التأمينية أو التهرب التأميني أي ضعف الثقافة التأمينية (قندوز، 2014، الصفحات 131-133) وأيضا نجاعة وشمولية الضمان الاجتماعي لأعداد كبيرة من المجتمع الجزائري ساهمت في العزوف عن منتجات التأمين على الأشخاص. وبالرجوع إلى التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية نجد أن متوسط حجم الإنتاج في الفترة 2009-2018 تسيطر عليه شركات التأمين العمومية بنسبة 61.77% وبصفة أساسية شركات التأمين على الأضرار الأربع (CAAR، CAAT، SAA، CASH) والتي تستحوذ على نسبة 60% والباقي 1.77% فقط لشركة كرامة وTALA، مقابل 24.44% للشركات الخاصة، و9.79% للتعاونيات، والباقي 4% للشركات برأسمال مختلط. كما يمكن تقسيم الإنتاج على حسب منتجات التأمين فنجد أنه على مر سنوات من 2009-2018 يهيمن فرع تأمينات السيارات على ما يفوق نصف حجم الأقساط المصدرة بمتوسط قدره 54%، ويرجع ذلك لإجبارية التأمين على المركبات فيما يتعلق بمنتج المسؤولية المدنية (RC) والارتفاع المستمر لعدد المركبات في الجزائر، يليه فرع تأمين الممتلكات بنسبة 35% و5% لفرع تأمين النقل وغالبا ما يحتاج هذين الفرعين بصفة أساسية لعمليات إعادة

التأمين لارتفاع حجم مبالغ التأمين فيهما وجسامة الأضرار الناتجة عنهما، و1% لأقساط المكتتبة في فرع تأمين الأخطار الفلاحية والباقي للفروع الأخرى.

3-2 تطور حجم التعويضات 2009-2018: يمكن تتبعها من خلال الشكل الموالي:

شكل 3: تطور حجم التعويضات خلال الفترة 2009-2018 الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لوزارة المالية لسنوات 2009-2018.

شهدت سنوات من 2010 إلى 2015 تزايد مستمر في حجم التعويضات المدفوعة، حيث سجلت سنة 2015 أعلى مبلغ تعويض مدفوع قدر بـ 71 مليار دج ويعود ذلك إلى تنفيذ الاتفاقية التي تهدف إلى تنظيف ملفات الاستئناف (recours) بمتوسط تكلفة "ARCM" التي أبرمها الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR) مع شركات تأمين على الأضرار، لتصفية الملفات المتعلقة بالسنوات المالية 2010 و 2011 و 2012. (Ministère des finances, 2015, p. 20) وقد سجلت سنوات 2016 و 2018 انخفاضا طفيفا في حجم التعويضات المدفوعة؛ إن ما يميز متوسط حجم التعويضات المدفوعة خلال الفترة 2009-2018 حسب الفروع هو:

- 94% من حجم التعويضات المدفوعة موجه لفروع تأمينات الأضرار والباقي 6% فقط للتأمينات الأشخاص، وهي نسبة متوقعة مقارنة بمتوسط حجم الإنتاج؛
 - 70% من حجم التعويضات الإجمالية مدفوعة لفرع تأمينات السيارات وهو ما يعكس العدد المتزايد لحوادث المرور؛ وهو يفوق متوسط حجم الإنتاج وهو ما يبين أنه فرع عاجز؛
 - 18% من إجمالي التعويضات تدفع في فرع تأمين الممتلكات بالرغم من أن متوسط حجم الإنتاج يمثل ما يفوق 35% وهو ما يبين أهمية هذا الفرع بالنسبة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين فهو فرع مربح، و5% في فرع تأمينات النقل، و1% فقط في فرع تأمينات الأخطار الفلاحية؛ وهي بنفس حجم الإنتاج تقريبا.
- بمقارنة حجم التعويضات المدفوعة مع حجم الأقساط المصدرة نجد أنه خلال جميع سنوات الدراسة الأقساط المصدرة أكبر من التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين الجزائرية بصفة عامة.

3- دراسة قياسية لأثر الأقساط المتنازل عنها ومعدلات الكارثية لشركات التأمين الجزائرية.

1- الوصف الإحصائي للبيانات:

1-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

اختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality						
	اختبار Kolmogorov-Smirnov ^a كولموغوروف سيمينوف			اختبار شابيرو Wilk-Shapiro		
	Statistic c احصاء	Df درجة الحرية	Sig. مستوى الدلالة	Statistic احصاء	Df درجة الحرية	Sig. مستوى الدلالة
الأقسام المتنازل عنها	,197	10	,200*	,912	10	,293
معدلات S/P % الكارثية	,198	10	,200*	,933	10	,482
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS23

بالنسبة للأقسام المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين: مستوى الدلالة على كلا الاختبارين أكبر من 0.05 وبالتالي البيانات الخاصة بإعادة التأمين تخضع للتوزيع الطبيعي. وبالنسبة لمعدلات الكارثية: مستوى الدلالة على كلا الاختبارين أكبر من 0.05 وبالتالي البيانات الخاصة بمعدلات الكارثية تخضع للتوزيع الطبيعي.

1-3- 2- المعاملات الإحصائية الوصفية للبيانات: يوضح الجدول الموالي المعاملات الإحصائية الوصفية للبيانات:

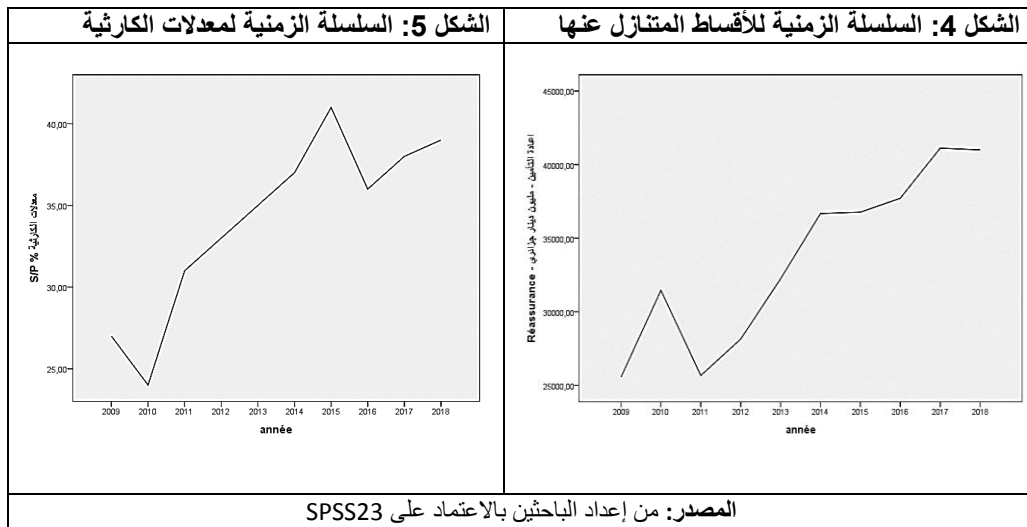
الجدول 3: المعاملات الإحصائية الوصفية للبيانات

احصاءات Statistics			
		أقسام متنازل عنها (مليون دج)	معدلات الكارثية S/P
N	Valid صالح	10 سنوات	10 سنوات
	Missing مفقود	0	0
Mean المتوسط الحسابي		33638,5872	,3417
Std. Error of Mean خطأ المتوسط المعياري		1860,39441	,01672
Median الوسيط		34462,5000	,3581
Mode المنوال		25563,00 ^a	,24 ^a
Std. Deviation الانحراف المعياري		5883,08368	,05288
Variance التباين		34610673,585	,003
Range المدى		15558,00	,17
Minimum الحد الأدنى		25563,00	,24
Maximum الحد الأعلى		41121,00	,41
Sum المجموع		336385,87	3,42
a. Multiple modes exist. The smallest value is shown			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS23

2-3 التحليل الإحصائي للبيانات:

1-2-3- السلال الزمنية للبيانات: الشكل 4 يوضح التطور الكلي للأقسام المتنازل عنها في إعادة التأمين لمجموع الشركات (2009 – 2018)؛ أما الشكل 5 يوضح تطور نسبة معدلات الكارثية (2009 – 2018).



3-2-2- العلاقة الإحصائية بين الأقساط المتنازل عنها ومعدلات الكارثية: جدول الموالي يوضح العلاقة الإحصائية بين إعادة التأمين ومعدلات الكارثية.

الجدول 4: العلاقة الإحصائية بين الأقساط المتنازل عنها ومعدلات الكارثية

Correlations الارتباطات			
		الكارثية % S/P معدلات	أقساط متنازل عنها (مليون دج)
S/P % معدلات الكارثية	معامل الارتباط بيرسون Pearson	1	,742 [*]
	مستوى الدلالة (2-tailed) Sig.		,014
	حجم العينة N	10	10
أقساط متنازل عنها (مليون دج)	معامل الارتباط بيرسون Pearson	,742 [*]	1
	مستوى الدلالة (2-tailed) Sig.	,014	
	حجم العينة N	10	10
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS23

من خلال الجدول 4 نلاحظ ان معامل الارتباط بيرسون بين إعادة التأمين يساوي (0.742) وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) وبالتالي توجد علاقة إيجابية دالة إحصائية بين إعادة التأمين و معدلات الكارثية أي انه كلما زاد إعادة التأمين زادت معدلات الكارثية مع نسبة خطأ 5 %.

3-3- نمذجة قياسية بين الأقساط المتنازل ومعدلات الكارثية (2018-2009)

3-3-1- نموذج ARIMA للتنبؤ: نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ، اختصارا، أو نموذج بوكس جينكنز، هو طريقة للتحليل الإحصائي، تستعمل في نمذجة ووصف واستشراف التسلسلات الزمنية. تتمثل نمذجة آريما، في كتابة العملية التصادفية المستقرة للمتسلسلة المدروسة على شكل مجموع متعددتي حدود: نموذج ذاتي الانحدار ونموذج المتوسط المتحرك. والجدول الموالي يوضح مدى تأثير المتغير المستقل (الأقساط المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين) في التنبؤ بالمتغير التابع (معدلات الكارثية)

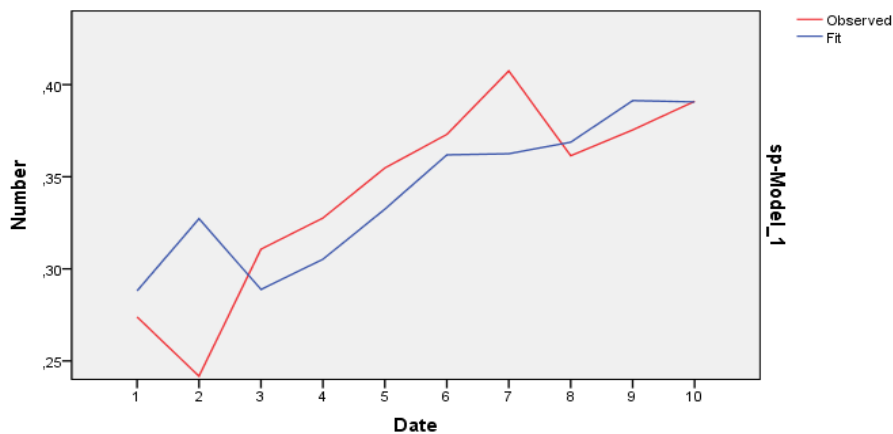
الجدول 5: نموذج ARIMA للتنبؤ

نموذج آريما للتنبؤ ARIMA Model Parameters					
		Estimate	SE	t	Sig.
معدلات S/P	معدلات الكارثية S/P	,118	,073	1,621	,144
الكارثية -	أقساط المنازل عنها -	6,638E-	2,142E-	3,099	,015
Model_1	مليون دينار جزائري	006	006		
نموذج					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS23

من خلال الجدول 5 نلاحظ أن مستوى الدلالة لمتغير إعادة التأمين يساوي (0.015) وهو اقل من (0.05) أي أن له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) وبالتالي متغير إعادة التأمين يؤثر بشكل مباشر في التنبؤ بمعدلات الكارثية مع نسبة خطأ 5%. والشكل 6 يوضح مدى تأثير المتغير المستقل (أقساط منازل عنها في إطار إعادة التأمين) في التنبؤ بالمتغير التابع (معدلات الكارثية)

الشكل 6: مدى تأثير المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS23

يمثل اللون الأحمر المتغير التابع (معدلات الكارثية) واللون الأزرق المتغير المستقل (إعادة التأمين) ومن خلال الشكل 6 نلاحظ مدى التناغم بين تطور المتغيرين على مدى السنوات مما يدل على مدى الترابط بينهما.

2-3-3- نموذج الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ: تهدف دراسة الانحدار التنبؤ بقيمة متغير (Y) بمعرفة متغير آخر (X)

ويعرف المتغير الأول بالمتغير التابع (dependent) ويرمز له Y ويقاس دون خطأ في حين يعرف المتغير الآخر بالمتغير المستقل (Independent) ويرمز له X فإذا أعطينا قيمة ما (أي قيمة تنتمي لمجموعة الأعداد الحقيقية) للمتغير X في المعادلة $Y = \alpha + \beta X$ فنحصل على قيمة متغيرة للمتغير Y فهنا قيمة Y تتحدد بمعرفة قيمة X فلذا المتغير X عرف بالمتغير المستقل في حين Y تتعين قيمتها تبعاً لقيمة X لذا عرفت Y بالمتغير التابع (أي تبعاً لقيمة X)، كما أن الانحدار هنا بسيط لوجود متغيرين فقط تابع ومستقل. والمتغيرات في دراستنا : المعادلة من الشكل: $Y = \alpha + \beta X$

Y : المتغير التابع (معدلات الكارثية) و X : المتغير المستقل (أقساط منازل عنها في إطار إعادة التأمين)

إيجاد α و β : الجدول 6 يوضح التنبؤ بمعدلات الكارثية من خلال أقساط إعادة التأمين

الجدول 6: التنبؤ بمعدلات الكارثية من خلال أقساط إعادة التأمين

Coefficients ^a					
Model	نموذج الانحدار	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	الثابت (Constant)	11,175	7,427		1,505
	أقساط متنازل عنها - مليون دج	,001	,000	,742	3,129
a. Dependent Variable: S/P % معدلات الكارثية					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن: α الثابت = 11.175 و β معامل الانحدار = 0.01 وبالتالي معادلة الانحدار تصبح:

$$Y = 11.175 + 0.01 X \text{ ومنه معدلات الكارثية} = 0.01 * \text{أقساط متنازل عنها في إطار إعادة التأمين} + 11.175$$

النتائج النهائية: توجد علاقة طردية بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حيث معامل الارتباط بين المتغيرين (0.742) ومعادلة الانحدار بينهما من الشكل: معدلات الكارثية = $0.01 * \text{أقساط إعادة التأمين} + 11.175$ وبالتالي الفرضية: يوجد علاقة عكسية بين المتغيرين (كلما زادت أقساط إعادة التأمين كلما انخفضت معدلات الكارثية). غير محققة.

الخاتمة:

تعتبر إعادة التأمين وسيلة لتحويل أو نقل الأخطار من المؤمن المباشر إلى معيد التأمين، وذلك من خلال التنازل عن جزء من الأقساط المحصلة من المؤمن لهم، في المقابل يتحمل معيد التأمين جزء من الأضرار الحاصلة بموجب الاتفاقية، كما يمكن أن يدفع هذا الأخير عمولة للمؤمن المباشر نتيجة تسييره للعقد واختياره من بين كل معيدي التأمين على سبيل المكافأة؛ وتلجأ شركة التأمين لتنازل في إطار إعادة التأمين من أجل التقليل من أثر التقلبات في حجم الخسائر الناتجة خلال السنة، ومن أجل الحصول على نتائج مستقرة في معدلات الكارثية؛ كما يساعدها على الرفع من طاقتها الاكتتابية وتحقيق تجانس في محفظة أخطارها؛

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الأقساط المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين ومعدلات الكارثية المحققة في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2009 إلى 2018 إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين "الأقساط المتنازل عنها في إطار عمليات إعادة التأمين ومعدلات الكارثية الإجمالية المحققة من قبل شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2009-2018، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حيث معامل الارتباط بين المتغيرين (0.742).

قائمة المراجع:

- Bourghoud, B. (2011). la réassurance technique et marché. *les sociétés d'assurances Takaful et les sociétés d'assurance traditionnelles entre la théorie et expérience pratique*. (pp. 232-235). Sétif: université Ferhat Abbass-Sétif1.
- Deelstra, G., & Guillaume, P. (2014). *Risk theory and reinsurance*. London: Springer.

- **Ministère des finances.** (2009-2018). *Activité des Assurances en Algérie.* Alger: Direction des assurances.
- **Walhin, J. f.** (2012). *la réassurance.* Bruxelles: Larcier.
- **ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه.** (2003). *التأمين ورياضياته.* الاسكندرية: الدار الجامعية.
- **القانون العضوي 07/95.** (25 1, 1995). *المتعلق بالتأمينات.* الجريدة الرسمية رقم 13 بتاريخ 8 مارس 1995.
- **بهاء بهيج شكري.** (2008). *إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق.* عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- **حمزة أحمد ممدوح، وناهد عبد الحميد.** (2003). *إدارة الخطر والتأمين.* القاهرة: جامعة القاهرة.
- **حسين يوسف العجمي.** (2009). *التأمين (الأسس والممارسة).* المنامة: معهد الدراسات المصرفية والمالية.
- **سعيد السعيد عبد الرزاق، ومصطفى عبد الغني.** (2001). *اقتصاديات إعادة التأمين.* الاسكندرية: الدار الجامعية.
- **طارق قندوز.** (2014). *تأمينات الأشخاص بالجزائر بين الخلفية الدينية والثقافة التأمينية، الواقع والآفاق.* مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، الصفحات 116-138.
- **محمد جمال علي الهلالي، و عبد الرزاق قاسم شحادة.** (2008). *محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين).* عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- **محمد شريف.** (2004). *عقد التأمين.* القاهرة: دار النهضة العربية.
- **نبيل محمد مختار.** (2011). *إعادة التأمين.* الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- **عبد القادر عصماني.** (2006). *إدارة المخاطر في شركات التأمين.* مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.